

أثر التخطيط الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية (الحضرية بمدينة الخرطوم (2000 - 2021م)

قسم التخطيط الحضري - كلية العلوم
الحضرية - جامعة الزعيم الأزهرى

أ. يوسف عز الدين إبراهيم نقد الله

المجلس الأعلى للاستراتيجية والمعلومات -
ولاية الخرطوم

أ. عمر محمد علي عبد الرحيم

المستخلص

تناولت الدراسة أثر التخطيط الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية الحضرية بمدينة الخرطوم (2000 - 2021م). تمثلت مشكلة الدراسة في أن معظم المدن السودانية تعاني من الأخطاء التقليدية في التنمية الحضرية وعدم استخدام منهج علمي وعملي في التنمية بل الاكتفاء بإدارة الأزمات في المدن دون العمل بنظرة تشاركية شمولية استراتيجية لحل التدهور الاقتصادي والتفكك الاجتماعي والآثار المترتبة عليها. نبعت أهمية الدراسة من أنها تتناول موضوع يعتبر من الجوانب الحيوية في ازدهار مدينة الخرطوم واستقرارها وتقدمها، كما أنها تعين متخذي القرار في التنمية الحضرية بنظرة استراتيجية علمية وعملية. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الحضرية في المدن السودانية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها لم يعمل بالتخطيط الاستراتيجي في مجال التنمية الاقتصادية الحضرية من قبل الحكومات التي تعاقبت على الحكم، كما أن قلة الاهتمام بالتنمية الإقليمية والحيزية عند وضع المخططات الهيكلية والتفصيلية أدى لتركيز الخدمات والمرافق العامة بمدينة الخرطوم. أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية الحضرية بمدينة الخرطوم وربطها بقوانين وسياسات مع استراتيجية ولاية الخرطوم والولايات الطرفية تراعي العوامل والميز النسبية وتصب جميعها في التنمية الاقتصادية الحضرية، وتأهيل الكوادر وآليات متابعة التنفيذ، ووضع مؤشرات سودانية محلية لمراقبتها والتنسيق بين الجهات المختلفة وضرورة المشاركة الشعبية.

Abstract:

The paper addressed the impact of strategic planning on urban economic development in Khartoum (2000-2021). The problem of the study was that most Sudanese cities suffer from traditional mistakes in urban development, not using a scientific and practical approach to development, but rather managing crises in cities without working with a participatory, holistic and strategic view to solve economic decline and social disintegration and the conse-

quences thereof. The importance of the study stems from the fact that it deals with a topic that is considered one of the vital aspects in the prosperity, stability and progress of the city of Khartoum. It also helps decision-makers in urban development with a strategic, scientific and practical view. This study aimed to find out the impact of strategic planning on urban development in Sudanese cities. The study followed the historical method and the descriptive analytical method. The study reached a number of results, the most important of which was the lack of strategic planning in the field of urban economic development by the successive governments, and the lack of interest in regional and spatial development when developing structural and detailed plans led to the concentration of public services and utilities in the city of Khartoum. The study recommended the necessity of developing a strategy for urban economic development in Khartoum and linking it to laws and policies with the strategy of Khartoum State and the peripheral states that take into account the factors and comparative distinction and all contribute to urban economic development, qualification of cadres and implementation follow-up mechanisms, and the development of local Sudanese indicators to monitor them and coordinate between the various parties and the necessity of popular participation.

المقدمة:

يعتبر السودان من الدول حديثة التحضر، حيث إن معظم المدن في السودان نمت متخطية الموانع العمرانية لتمتد في كل الاتجاهات، حيث ازداد حجم سكانها بشكل مطرد، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المشاكل العمرانية، ومع تضخم هذه المشاكل لم تستطع جهود التنمية العمرانية المتبعة بالمدن السودانية أن تؤتي ثمارها. من هنا نبعت الحاجة إلى وجود استراتيجية حديثة تعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات هذه المناطق الحضرية في الحاضر والمستقبل، في إطار عالم متسارع ومتجدد الاحتياجات والسودان جزء من هذه المنظومة، حيث إن غياب التنمية الاقتصادية الحضرية في الولايات المجاورة أدى إلى زيادة سكانية متسارعة في ولاية الخرطوم، الأمر

الذي انعكس في ترددي مستوى تقديم الخدمات وقلت فرص العمل، وتوجه الولاية لإدارة الأزمات الحضرية في الوقت الراهن دون مراعاة الحاجة المستقبلية والعمل على توفيرها وفق استراتيجيات واضحة، يقوم مفهوم التخطيط الاستراتيجي العمراني على توفير السند من البنى التحتية والتنمية العمرانية لتحقيق المصالح الوطنية الاستراتيجية ويتضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئة والحفاظ على كل منها واستيفاء الترتيبات العمرانية والحضرية المطلوبة لتحقيق الأمن والاستقرار بمفهومها الاستراتيجي، من هنا نبعت فكرة الحصول على حلول جديدة ومعالجة عيوب التخطيط التقليدي الذي ينظر إلى الحاجة الآنية والموارد المحدودة التي توجد داخل إطاره ويغفل الجانب الاستراتيجي والرؤية الشمولية التشاركية التي تشبك وتتشابك مع المفاهيم الحضرية والاستراتيجية بغية الوصول إلى تنمية حضرية متوازنة بمنظور استراتيجي.

مفهوم الاستراتيجية

الاستراتيجية أو "علم التخطيط بصفة عامة" هي مصطلح عسكري بالأساس وتعني الخطة الحربية، أو هي فن التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحروب، وفي نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحروب.⁽¹⁾ يعتبر مصطلح الاستراتيجية من المصطلحات القديمة المأخوذ من الكلمة الإغريقية Strato وتعني الجيش أو الحشود العسكرية، ومن تلك الكلمة اشتقت اليونانية القديمة مصطلح Strategos وتعني فن إدارة وقيادة الحروب، كما تعني كلمة الاستراتيجية أصول القيادة التي لا عوجاج فيها، فهي تخطيط عالي المستوى، فمن ذلك الاستراتيجية العسكرية أو السياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف من خلال استخدامه وسائل معينة، تعني الطريق أو الاستراتيجية، فهي علم وفن التخطيط والتكتيك والعمليات، ثم استعملت هذه الكلمة في المجالات المتعددة في شتى مناحي الحياة العامة.⁽²⁾

نشأة مفهوم الاستراتيجية:

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان، وأكبت مسيرته على هذه الأرض وكانت معلماً بارزاً في تاريخه الطويل، فقد استحوذت كسواها من فروع المعرفة الإنسانية على اهتمام كثير من المفكرين الذين حاولوا الوصول إلى استنتاجات ومبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلال الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها. وظهرت بواكير المؤلفات في هذا المجال قبل أكثر من ستة وعشرين قرناً على يد بعض العسكريين الصينيين تلتها مؤلفات أخرى لعسكريين ومفكرين اغريق ورومان وعرب وأوروبيين تناولت جميعها بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية والتفصيلية للحرب، مما نتج عنه نشوء فرع جديد من فروع المعرفة الإنسانية اصطلح على تسميته (الفن العسكري) أو (الفن الحربي). كنتيجة حتمية للتطور والتوسع الهائل في مجال المعرفة العسكرية. قسم الفن العسكري إلى مستويات ثلاثة رئيسية هي:⁽³⁾

1. الاستراتيجية العليا أو الشاملة.
2. الاستراتيجية العسكرية.
3. التخطيط (التعبية).

تعريف الاستراتيجية:

يشير قاموس أوكسفورد إلى أن الاستراتيجية تعني الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكن من السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة.⁽⁴⁾

مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

الاستراتيجية هي خطة شاملة تغطي المجالات المختلفة للدولة كما أنها خطة متكاملة تحقق أو تزيل الخلاف بين المجالات المختلفة للدولة وتحقق التكامل والدمج بينها.⁽⁵⁾ يعرف محمد حسين أبو صالح التخطيط الاستراتيجي بأنه: العملية التي يتم من خلالها وضع الاستراتيجية القومية ويتضمن التحليل الاستراتيجي واختيار التوجه الاستراتيجي للدولة والغايات الوطنية وتحديد البدائل، كما يتضمن تحقيق التكامل والتناسق للنشاط الوطني (السياسي، العلاقات الدولية، الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي، الإعلامي والمعلوماتي، العسكري الأمني، التقني، العلمي) ويُعنى بإيجاد الترابط والتناسق بين الأهداف الاستراتيجية والمرحلية والأهداف قصيرة الأجل، وكذا الترابط والتناسق بين الأهداف والتشريعات والسياسات الاستراتيجية، وتحقيق التكامل بين كل منها بما يضمن أن كافة الجهود المتناثرة تصب تجاه تحقيق الغايات الوطنية المحددة بأفضل السبل والتكاليف وذلك في ظل الظروف والأوضاع محلياً وإقليمياً ودولياً ويُعنى بإيجاد الترابط والتناسق بين الأهداف الاستراتيجية والمرحلية والأهداف قصيرة الأجل، وكذا الترابط والتناسق بين الأهداف والتشريعات والسياسات الاستراتيجية، وتحقيق التكامل بين كل منها بما يضمن أن كافة الجهود المتناثرة تصب تجاه تحقيق الغايات الوطنية المحددة بأفضل السبل والتكاليف وذلك في ظل الظروف والأوضاع محلياً وإقليمياً ودولياً.⁽⁶⁾

التنمية العمرانية:

بغية الوصول إلى المفاهيم الأساسية يجب علينا إلقاء الضوء على بعض المفاهيم الأساسية منها:
أولاً: علاقة مصطلح النمو بالتنمية:

كلمتا النمو والتنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على الآخر؛ لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا.⁽⁷⁾

مفهوم النمو:

النمو هو تغير في الجوانب المادية، ويعتبر عملية خلوية تتوقف في مرحلة الاكتفاء منه، ويعد جزءاً من التنمية، وله نوعان كمي ونوعي ويمكن قياسه بدقة، ويوجد هناك نمو بشري، ونمو اقتصادي وأنواع أخرى من النمو، تقوم على المبدأ ذاته.⁽⁷⁾

1. النمو البشري: يستند النمو البشري على الأحداث البيولوجية التي تسببه لك، ومنها أن ينمو الجسد بشكل طبيعي في المراحل المبكرة من حياتك.
2. النمو الاقتصادي: هو مفهوم يعبر عن الزيادة في مستوى البلاد الحقيقي من الناتج القومي التي يمكن أن تسببها الزيادة في نوعية الموارد، أو الزيادة في كميتها، والتحسينات التكنولوجية، أو يعبر عن الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات المختلفة، ويمكن قياسه من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة.

مفهوم التنمية:

تشمل التنمية تطوير أشياء كثيرة، يظهر من قبل التحسين النوعي من الظروف، وتطوير عمليات معينة لتلبية الاحتياجات العامة.

أ. التنمية البشرية: هي نتاج للنمو النفسي والاجتماعي، وتأكيد العوامل البيئية والسلوكية للفرد، ويعبر عنها بمرحلة النضج.

ب. التنمية الاقتصادية: هي زيادة مستويات المعيشة، وتحسين احتياجات احترام الذات والتحرر من الظلم، وهو مفهوم معياري، يهدف إلى تطوير وتحسين الظروف المعيشية لزيادة النمو الاقتصادي، وتقاس من خلال معرفة معدلات القراءة والكتابة، والعوامل التي تؤثر على الإنتاجية في دولة ما.

وتعددت الآراء حول تعريف التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي: (8)

أ. الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.

ب. ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة.

ت. نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهما بكفاءة وإنتاجية عالية.

الفروقات الرئيسة بين النمو والتنمية: (7)

1. النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع.

2. النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكلية وتقدم وظيفي.

3. النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن، ولكن التنمية تبقى مستمرة.

4. النمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح.

5. توجد أنواع كمية ونوعية للنمو، ولكن التنمية لا يوجد لها.

6. يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو، بينما لا يمكن قياس التنمية بدقة.

7. وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، لكن النمو قد يحدث على الرغم من عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن تحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه. النمو والتنمية، ليس

نفسيهما ولكن للوصول إليهما معاً، يجب تحديد الأهداف، وإنجازها بوجود الإرادة فهاتان العمليتان تسيران جنباً إلى جنب.

ويعرف سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها ” انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً، وبشكل أوضح يمكن تعريف التنمية بأنها محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانات المتاحة والممكنة من إمكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه. كما تعبر التنمية عن مرحلة تغيير أو إصلاح في: (9)

1. النمو الاقتصادي.

2. العدالة في التوزيع.

3. التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

4. التحول الاجتماعي.

5. الحضرة. (Civilization)

عناصر التنمية الرئيسية: (9)

أ. التنمية الاقتصادية: وتشمل الاستثمارات واستغلال الموارد.

ب. التنمية الاجتماعية: في مجالات التعليم - الصحة - الترفيه - الثقافة.

ت. التنمية العمرانية: وتشمل مواقع الاستثمارات والخدمات.

أساليب تقييم نجاح التنمية العمرانية:

للتقييم عدة أوجه تنتج عن الغرض الذي يتم من أجله:

أ. فهو إما يقيس فعالية برنامج جاري في تحقيق أهدافه المرحلية أو النهائية.

ب. أو يحكم على مشروع أو شيء بأنه جيد أو رديء.

ت. أو يهدف إلي تحسين الأداء في العمليات الجارية بالمشروع.

وتتحدد معايير التقييم لكل مشروع بناء على طبيعته وأهدافه المختلفة، إلا أنه بالنسبة

للمشروعات العمرانية لا تخرج تلك المعايير عن ست مجموعات هي: المعايير الاقتصادية والمعايير

العمرانية والمعايير البيئية والمعايير الاجتماعية ومعايير البنية الأساسية والمعايير الخاصة بالنقل. وكما

سبق القول قد تختلف طبيعة تلك المعايير من مشروع لآخر طبقاً لنوعيته وإن كانت تحتفظ

بنفس المسميات.

المعايير الاقتصادية وتشمل: (10)

1. التنوع في فرص العمل المتوفرة.
2. تعظيم استغلال الثروات.

المعايير الاجتماعية وتشمل

1. خفض الضغوط الاجتماعية والسياسية على المستوطنين الجدد.
2. تعظيم إمكانات الخدمات الصحية والاجتماعية.
3. تعظيم فرص عمل المرأة.
4. رفع مستوى الصحة العامة.

المعايير العمرانية وتشمل:

1. انزان الانتشار العمراني بالإقليم.
2. تناسب المساكن من حيث المساحة والتصميم وتوافر البيئة مع احتياجات السكان.
3. الربط بين التجمعات العمرانية وبعضها البعض.
4. سهولة الوصول من المساكن إلى أماكن العمل والخدمات.

المعايير البيئية وتشمل:

1. المحافظة على النظام الأيكولوجي للإقليم.
2. تحقيق الحد الأدنى من تلوث الهواء والمياه وتكلفة معالجة الفضلات.
3. التقليل من سلبيات التنمية العمرانية.

المعايير الخاصة بالبنية الأساسية، وتشمل:

1. خفض التكلفة الإجمالية للطاقة المستخدمة في تحقيق مستوى معين من الأداء.
2. تعظيم استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة.
3. تحقيق شبكة للاتصالات بالإقليم على المستوى القومي والعالمى.

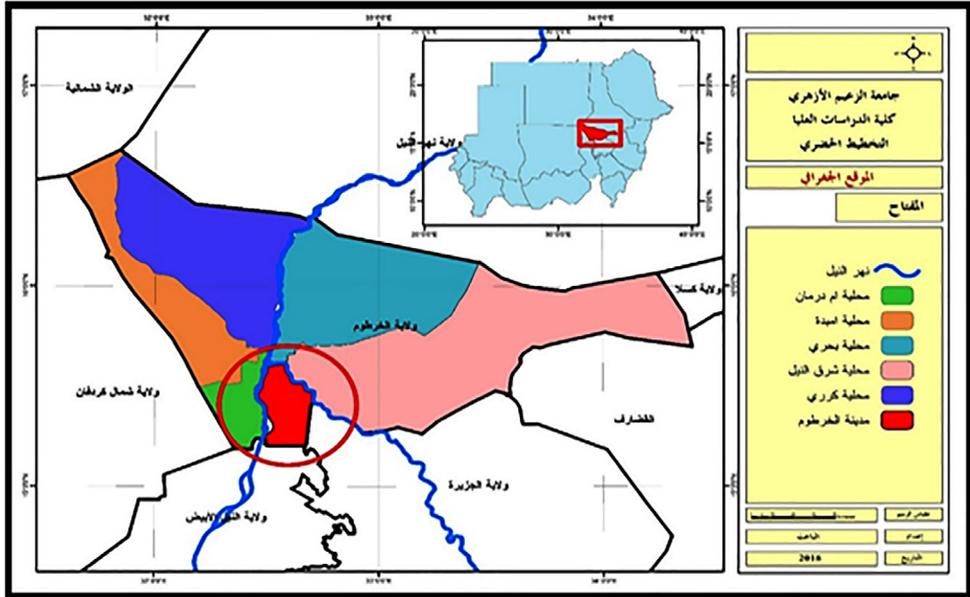
المعايير الخاصة بالنقل، وتشمل:

1. تحقيق الحد الأدنى من الحركة للناس والمنتجات وبالتالي الطلب على النقل.
 2. تحقيق سهولة الحركة للسكان بين التجمعات العمرانية داخل الإقليم.
 3. تقليل الطول الإجمالي لخطوط النقل داخل الإقليم.
- وبمقارنة كل معيار من المعايير السابقة بالمعدلات القياسية يمكن تقييم مستوى أداء المشروع، كما يمكن استخدام التقييم في مقارنة بدائل للحلول، حيث يتم تقييم كل بديل طبقاً للمعايير الموضوعه، ويفضل البديل الذي يقترب أكثر من تلك المعايير.

حدود منطقة الدراسة:

تقع مدينة الخرطوم في الجزء الشمالي الشرقي من قلب البلاد، عند نقطة التقاء النيل الأبيض بالنيل الأزرق (المقرن)، ليشكلا معاً نهر النيل (خريطة(1))، وتضم كل من محليتي الخرطوم وجبل أولياء عدد من الوحدات الإدارية، تبلغ مساحتها حوالي (794) كيلومتراً مربعاً عند نقطة التقاء النيلين الأبيض والأزرق، تقع مدينة الخرطوم على ارتفاع 382 متراً (1,253,28 قدم) فوق سطح البحر فوق أرض سهلية مستوية السطح مع انحدار طفيف نحو مجرى نهر.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمدينة الخرطوم



المصدر: وزارة الصحة بتصريف من الباحثين، 2018م

الخصائص السكانية:

شهدت الخرطوم الكبرى منذ الاستقلال 1956م نمواً سكانيًا متزايد، حيث بلغ العدد إبان الاستقلال 245.736 نسمة، ويتفاوت عدد سكان كل مدينة من مدن الخرطوم الكبرى، حيث تصدرت أمدرمان القائمة بـ 113.551 نسمة ونسبة 37.9%، وجاءت الخرطوم بحري أخيرة، حيث بلغ عدد سكانها 39.082 نسمة، بنسبة 15.9%، وشهد عام 1983 م ازدياد عدد سكان الخرطوم الذي كان 2.824.937 نسمة من إجمالي سكان ولاية الخرطوم البالغ عددهم 3.521.145 نسمة. وقد بلغت النسبة المئوية 110.7%، في حين بلغت النسبة المئوية للزيادة السكانية خلال الفترة 1983 لسكان الخرطوم لإجمالي سكان الولاية 8.4% الخرطوم الكبرى تمثل القلب النابض للسودان خلال المائة سنة الماضية، فقد تضاعف سكانها 140 مرة خلال الفترة من 1905 م إلى 2003 م وذلك من 150 ألف نسمة في عام 1905 م إلى 7 ملايين نسمة في عام 2000م تجد أن أعداد السكان حققت قفزات كبيرة خلال العقدين 1993 — 2000م. من بيانات السكان حيث بلغت الزيادة أكثر

من 50%، ويزيد سكان الخرطوم نتيجة للزيادة الطبيعية، إضافة إلى الزيادة الناتجة عن الهجرة الداخلية والخارجية. بلغ عدد سكان ولاية الخرطوم لتعداد عام 2008م حوالي 7.201.659، كما موضح بالجدول (1):

الكثافة السكانية الإجمالية لمحليتي الخرطوم وجبل أولياء:
بلغ عدد سكان مدينة الخرطوم الكبرى 2,014,576 نسمة والكثافة السكانية 30.91 نسمة/كلم2:

1) محلية الخرطوم 815230

عدد سكان محلية الخرطوم حوالي 815230 نسمة، وتبلغ مساحة المحلية حوالي 179 كلم2، وتبلغ الكثافة السكانية للمحلية 4554 نسمة/كلم2.

2) محلية جبل أولياء 1.199.346

يبلغ عدد سكان محلية جبل أولياء حوالي 1.199.346 نسمة، وتبلغ مساحة المحلية حوالي 615 كلم2، والكثافة السكانية تساوي 1959 نسمة/ كلم2 وهي اقل من الكثافة السكانية لمدينة الخرطوم. يتباين التوزيع الجغرافي للسكان في وحدات الخرطوم الإدارية المختلفة، ففي حين أن هناك بعض المناطق تصل فيها الكثافة السكانية إلى (100159) نسمة/ كلم2 مثل وحدة الخرطوم شرق، إلا أن هناك مناطق أخرى أقل كثافة حيث تصل إلى (512) نسمة / كلم2 مثل منطقة جبل أولياء ويعزى ذلك لنشاط المنطقة التجاري والإداري، بالنسبة إلى الكثافة السكانية حسب الوحدات الإدارية. إن دراسة النمو السكاني لمحليات الخرطوم يعد مؤشرًا بشكل أو بآخر لمدى تأثير شبكة النقل في الضواحي، فمعدلات النمو السكاني التي شهدتها مناطق الأطراف أو الهوامش فاقت معدلات النمو وسط المدينة) نظرًا لانخفاض قدرتها على استيعاب أعداد إضافية من السكان ووصولها إلى حد الإشباع في حجمها السكاني)، جدول (3) و (4). (11)

النمو السكاني:

(1) نمو طبيعي:

أ. المواليد: وفقاً لتعداد السكان الخامس للعام 2008 فقد بلغ معدل المواليد الخام حوالي 24.3 مولود لكل ألف من السكان ومعدل الخصوبة العام فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي 94.3 مولود، أما معدل الخصوبة الكلي فقد بلغ 4.3 مقارنة بـ 5.6 وفقاً لتعداد السكاني للعام 1993م.
ب. الوفيات: اوضحت نتائج التعداد الخامس في العام 2008 انخفاض مستوى الوفيات حيث بلغ معدل الوفيات الخام 16.4 وفاة لكل 1000 من السكان وبلغ معدل وفيات الرضع 75 وفاة لكل 1000 مولود حي مقارنة بـ 92 وفاة لكل 1000 مولود حي وفقاً لتعداد العام 1993 بينما بلغ معدل وفيات الأطفال 91. وفاة لكل 1000 مولود حي مقارنة بـ 131 وفاة لكل 1000 مولود حي وفقاً لتعداد العام 1993، أما متوسط سنوات الحياة المتوقعة عند الميلاد لسكان ولاية الخرطوم بلغ 62 سنة مقارنة بـ 57 سنة وفقاً لتعداد العام 1993.

2) نمو غير طبيعي: الهجرة:

تأتي ولاية الخرطوم في المرتبة الأولى من بين ولايات السودان التي تتأثر بالهجرة حيث تستقبل أكبر نسبة من حجم الهجرة في السودان، وفقاً لتعداد السكان الخامس 2008 فإن حجم الهجرة الداخلة لولاية الخرطوم حوالي 1.952.646 الذكور منهم حوالي 1084.840 والإناث حوالي 867.813. (12)

نمط المعيشة:

يتوزع سكان الولاية بين نمطين مختلفين للمعيشة إذ بلغ عدد سكان الحضر 4.272.728 نسمة بنسبة 81% وسكان الريف 1.001.593 نسمة بنسبة 19%، جدول (3).

التمدد السكاني بمدينة الخرطوم:

اكتشفت آثار لمجموعات بشرية في أجزاء مختلفة من الخرطوم ترجع لفترة ما قبل التاريخ الميلادي لكن أهم المستوطنات البشرية التي بنت على ضفاف النيل حتى 540 م هي مدينة سوبا عاصمة دولة علوة المسيحية (150 - 540م) حتى عام 1504م التي كانت من أهم المراكز الدينية والإدارية والتجارية، حيث شهدت تطوراً عمرانياً تمثل في وجود عدد كبير من المباني المهمة التي بنيت بالطوب الأحمر، بعد سقوط دولة علوة ودمار سوبا على يد الفونج، حيث أسس الفونج عاصمتهم في سنار عام 1504 م . (13)

وقد أعيد إعمار الخرطوم بواسطة مهاجرين من المحس إلى جزيرة توني أولاً، والتي تعتبر النواة الحقيقية للخرطوم الكبرى، فقد خرج الشيخ أرباب العقائد عام 1691م من جزيرة توني التي اشتهر بها، وعبر النهر إلى الخرطوم لينشئ بها أول قرية مأهولة، وفعل مثله الشيخ خوجلي الذي استقر في الخرطوم بحري وأنشأ بها حلة خوجلي الباقية باسمه إلى اليوم، كما خرج الشيخ حمد ود أم مريوم إلى أمدرمان، لكنه رحل عنها إلى الخرطوم بحري وأنشأ بها حلة حمد المعروفة باسمه حتى اليوم، ثم اندمجت القرى الثلاث تدريجياً كمراكز دينية وتجارية وإدارية . (13)

اختيرت الخرطوم في فترة الحكم التركي المصري عاصمة للبلاد عام 1821 ففي هذه الفترة ظهر أول مخطط سكاني لمدينة الخرطوم عام (1821 - 1885 م) وقد قسمت العاصمة إلى أقسام رئيسية، وتشمل منطقة الحكمدارية ومنطقة المسجد (الجامع الكبير) والكنيسة ومنطقة السوق. وأصبحت الخرطوم أهم المراكز الدينية والإدارية والتجارية وبلغ عدد سكانها في العام 1840م حوالي 30.000 ألف نسمة. (14)

بعد سقوط الخرطوم في يد المهدي (1885م) تحولت العاصمة من الخرطوم إلى أمدرمان حيث أخذت تنمو من النواحي الإدارية والتجارية والمعمارية ممثلة نموذجاً للمدينة الإسلامية، فازداد عدد سكانها نتيجة لهجرات سكان غرب السودان، حتى ارتفع عدد سكانها إلى 150.000 نسمة. (14)

عادت الخرطوم مرة أخرى عاصمة للبلاد في فترة الحكم الثنائي (1898 / 1956 م)، فوضع اللورد كشنر خطة لتعميرها وتطويرها تعتبر أول خطة عمرانية توضع لمدينة سودانية، حيث

قسمت المدينة إلى قطاعات ربط بينها بالطرق. أما الخرطوم بحري فقد انتعشت مع وصول خط السكة الحديد، ثم أنشئت منطقة للصناعات الصغيرة، بعد إنشاء كوبري النيل الأزرق عام 1909م وكوبري النيل الأبيض عام 1928م أصبحت الخرطوم بحري وأم درمان مرتبطين بالخرطوم. (15)

بعد الاستقلال ازدادت الهجرات نحو الخرطوم الكبرى مما جعل الريفيين يتطلعون إلى حياة أفضل في الحضر، خاصة أن اتجاه الحكومة الوطنية الأولى كان نحو التصنيع. ونسبة لضعف البنيات التحتية تركز التصنيع في المدن الكبرى، وعلى رأسها الخرطوم الكبرى، حيث أصبحت الأولى في مجال الصناعة والتجارة والنقل، بالإضافة إلى تركيز السلطة الإدارية وتقديم الخدمات نسبياً بها، حتى أصبحت الخرطوم الكبرى المدينة المهيمنة بلا منازع.

التخطيط الحضري والخطط الموجهة:

بذلت السلطات الوطنية مجهودات مقدره من أجل التخطيط الحضري والعمراني في ثلاثة اتجاهات رئيسية تناولت التخطيط العام للخرطوم الكبرى.

خطة دو كسيادس 1959م:

في إطار جهود السلطات لترشيد أسلوب استخدام الأراضي المتنامي في العاصمة القومية لجأت سلطات التخطيط إلى اعتماد الخطط الموجهة، وفي عام 1959م عهدت حكومة السودان لشركة دو كسيادس الهندسية، وهي بيت خبرة يوناني، لإعداد خريطة موجهة للخرطوم الكبرى. قامت شركة دو كسيادس بتطبيق بعض أفكارها عن المدينة الدينامية في وضع المخطط الجديد للعاصمة السودانية، لذلك كانت هذه الخطة أول خطة تضع محاور للنمو العمراني للمدينة على طول النيل الأبيض والأزرق ونهر النيل، وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة عند نهاية عمر الخطة في عام 1975م والتي قدرت بحوالي 735 ألف نسمة بنيت هذه الخطة على عدد من الأهداف الأساسية أهمها: (15)

- التركيز على المحافظة على الشخصية المتفردة لكل مدينة من المدن الثلاث، وربطها بوسائل الاتصال، وإنشاء العديد من الكباري الإضافية، لتحقيق الربط بين المدن الثلاث.
- ربط الطرق الإقليمية مع شبكة الطرق الداخلية للمدن الثلاث.
- تحويل مطار الخرطوم لموقع آخر.
- تحويل محطة السكة الحديد وإعادة مد خطوط السكة الحديد.
- تحويل منطقة مرسى النقل النهري بالخرطوم بحري.
- تنمية وتطوير مراكز المدن الثلاث في اتجاه النيل.

وقد تم تحديد الشكل العام لنمو المدن الثلاث على شكل مستطيل منتظم، وذلك في إطار التخطيط الشبكي الذي أثبت مرونة كبيرة في إضافة مناطق جديدة وفي مد الشبكات والخدمات الضرورية الأخرى. أما المرحلة الثانية فيأخذ النمو المقترح شكلاً آخر، هو شكل امتداد خطي نحو المنطقة الجنوبية لمدينة الخرطوم المحصورة بين النيلين الأبيض والأزرق ولعدم وجود معوقات طبيعية تحد من النمو في هذا الاتجاه، خطة دو كسيادس (1959م) ركزت على مناطق العمل

ومساحات للإدارات والمؤسسات الحكومية، واستخدام سكن ومناطق ترفيهية. أهم ما يميز هذا المخطط هو احتواؤه على موجّهات للنمو العمراني للمدينة، وكذلك احتفاظ كل مدينة بخصوصيتها، مع التوحد والترابط والتكامل الوظيفي.

إلا أن أهم الجوانب السالبة لهذا المخطط أنه نظري أكثر من كونه عملياً، كما أن تقديرات زيادة السكان كانت متواضعة، لذلك تعقدت الأمور عند التخطيط التفصيلي وعند التنفيذ، فالتعدي السريع على الأراضي بغرض السكن من قبل المواطنين خلال الفترة التي سبقت عمليات التخطيط عاق التنفيذ، مما أدى إلى ضعف الثقة في ملاءمة الخطة للظروف المتغيرة بالعاصمة القومية. (15)

خطة مفت 1976م:

تم إعداد هذه الخطة بواسطة بيت الخبرة الإيطالي، وذلك لفترة الخمسة عشر عاماً التالية حتى عام 1990 م، لقد تم النظر في إمكانية تطور مدينة الخرطوم في هذه الخطة على المستوى الإقليمي الواسع، واضعين في الاعتبار الوضع الوظيفي أو الإداري والخدمي الخاص بها كعاصمة للبلاد.

قسمت الأهداف العامة لهذا المخطط إلى أهداف بعيدة المدى وأخرى قصيرة المدى، حيث كانت الأهداف بعيدة المدى تتمثل في الآتي:

- أ. زيادة نسبة مستوى العمالة الموظفة مع الهدف النهائي لتوظيف القوى العاملة.
 - ب. تشجيع قطاعي الزراعة والصناعة لتحقيق التوازن في الميزان التجاري عبر زيادة التصدير وخفض الاستيراد وتشجيع الصناعة المحلية.
 - ج. توسيع الخدمات الاجتماعية وتحسينها، وزيادة نسبة المستفيدين منها.
 - د. تقوية اقتصاديات المنطقة عبر تشجيع النمو العمراني على طول الطرق العابرة.
- جاءت هذه الخطة عبر مقترحاتها لتؤكد مقترحات الخطة السابقة "دوكسيادس 1959م" وقد جاءت كالآتي:

1. ترحيل مطار الخرطوم إلى الموقع المقترح شمال شرق الحاج يوسف والاستفادة من موقعه الحالي لصالح المركز الرئيسي للمدينة.
 2. ترحيل محطة السكة الحديد والنقل النهري بحري وجامعة الخرطوم للموقع المقترح بسوبا، والاستفادة من هذه المواقع لصالح مركز المدينة.
 3. اعتماد نمو المركز للمدن الثلاث في اتجاه النيل.
 4. إعداد مشاريع تجميلية للبيئة الحضرية عبر تحسين الواجهة المائية للعاصمة القومية.
- تم اختيار مواقع جديدة للخطة الإسكانية خارج نطاقها، مثلاً في (1977م) تم إعداد خطط إسكانية مع بعض التعديلات في الخطة تم تنفيذها بمعدل مساحات أصغر من المساحات التي وزعت بموجب خطة دوكسيادس المقترحة كما تشير خريطة مفت. (16)

الخطة الهيكلية دوكسيادس وعبد المنعم، 1990 - 2000م:

الخطة الهيكلية خطة متوسطة المدى لعدد من السنوات، ومرنة قابلة للحذف والتعديل خلال سنوات وضعها. أعدت هذه الخطة بالتعاون بين مؤسسة دوكسيادس العالمية وشركة عبد المنعم مصطفى في عام 1990 م، خرجت بمخطط تنموي مصاحب ببرامج عمل عاجلة للخرطوم الكبرى، وذلك لإعادة تأهيل المدينة بعد كوارث الأمطار والسيول التي ضربتها في أغسطس 1988م. وقد جاءت الأهداف العامة كما يلي:

1. تحديد السياسات والخطة الاستراتيجية لتوجيه النمو العمراني.
 2. تحديد مراحل النمو وفقاً لإمكانات موارد البلاد.
 3. إعادة توزيع تمرکز الكثافة السكانية.
 4. دراسة شبكات المرافق العامة والخدمات الاجتماعية والنقل العام، ووضع الحلول اللازمة لتقويتها وتنميتها، وتحديد المشاريع التي يتم تنفيذها حسب مراحل النمو المقترحة.
 5. دراسة الكيفية التي يتم بموجبها تنفيذ الخطة الهيكلية لضمان التنفيذ.
- تبنّت هذه الخطة فكرة توجيه نمو المدينة من جهة الجنوب على طول محاور المواصلات، مع تنمية المواصلات الحضرية عن طريق إدخال نظام الترام من جديد. كما اقترح المخطط إعادة هيكلة النظام الحضري بالمدينة، وذلك عبر تقسيمها إلى مناطق إدارية متجانسة ومكتفية ذاتياً، مع وجود تدرج هرمي للخدمات ومراكز العمل، وذلك لتقليل الرحلات اليومية للسكان إلى مناطق العمل والخدمات، وهذا التقسيم يقوم على مبدأ العدالة في توزيع الخدمات. (15)

المخطط الهيكلية لولاية الخرطوم (2008 - 2033م):

تهدف الخريطة الهيكلية لولاية الخرطوم إلى صياغة استراتيجية حيزية للتنمية الإقليمية والحضرية للولاية وللعاصمة القومية، ووضع التحسينات والضوابط اللازمة للوضع الحالي للولاية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية والبيئية، بالإضافة إلى التنمية المستقبلية الإقليمية والحضرية. وتغطي كل جوانب استعمالات الأرض، الخدمات، الإسكان، البيئة، الحكم والشؤون المالية، بالإضافة إلى قضايا الأقاليم المتاخمة في الولايات المجاورة.

أسس الخريطة الهيكلية:

- تمدد المنطقة الحضرية على نطاق الطريق الدائري الخارجي، وذلك بتوفير تسع مدن جديدة متكاملة من حيث الخدمات، وفرص العمل، والبنيات التحتية، والسكن الصحي الملائم لجميع الشرائح الاجتماعية، وربطها بشبكة نقل طرق حضرية وإقليمية.
- الممدن المحورية، وعددها تسع: لاستيعاب أكثر من 6 ملايين نسمة خلال الخمسة والعشرين عاماً المقبلة.
- تكون منطقة توتي المركز الحضري للثقافة والسياحة والنواحي الترفيهية، والواجهات المائية في الخرطوم وأم درمان وبحري.

- إعادة توزيع ونشر الوزارات والمرافق الحكومية. وإعادة تطوير الموقع الحالي للمطار كمنطقة مركزية ذات وظائف حضرية ممثلة في زيادة ارتفاعات المباني وإنشاء حدائق.
- إنشاء 1200 مشروع يتم تنفيذها خلال خمس مراحل، كل مرحلة تمتد خمس سنوات، تكتمل خلال الخمس والعشرين سنة القادمة.
- مراعاة العلاقة الاستراتيجية بين ولاية الخرطوم وولايات الجوار، مما يقتضي التنسيق الدقيق والمتصل بينها وبين الولايات المجاورة في إطار هيكلي متكامل في نواحيه العمرانية والبشرية والبيئية والاقتصادية والبنيات التحتية. (الخطة الهيكلية لولاية الخرطوم، 2011م)

تحليل الدراسة:

تم استخدام الاستبيان لدراسة الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً للتعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية الحضرية بمدينة الخرطوم، شملت الاستبانة عدداً من المحاور التي يراد قياسها من أفراد مجتمع الدراسة (والذي يتكون من طلاب الدراسات العليا في المجال الاستراتيجي والاقتصادي والعمراني والموظفين الحكوميين فوق الدرجة الخامسة باعتبارهم صناع ومتخذي قرار في المؤسسات الحكومية (المجلس الأعلى للاستراتيجية و هيئة المعلومات والحكومة الذكية والمخطط الهيكلي والمرصد الحضري ومحليتي الخرطوم وجبل أولياء))، والتي مثلت (93) استبانة من عينة الدراسة، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1، 2، 3، 4، 5) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، خضعت للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

البيانات الشخصية:

يتضح من الجدول (6) ان غالبية أفراد العينة كانوا إناثاً بنسبة بلغت (62.37%) يليهم الذكور بنسبة (37.63%) وذلك لأنها الشريحة الأكبر في معدلات النمو السكاني في السودان. يتضح من الجدول (7) أن غالبية أفراد العينة كانوا من الفئة العمرية (31 وأقل من 40 سنة) وذلك لوجود هذه الفترة العمرية في طلاب الدراسات العليا في مجال التخطيط الاستراتيجي، بنسبة بلغت (40.86%) يليهم الأفراد من الفئة العمرية (20 وأقل من 30 سنة) بنسبة بلغت (37.63%) ثم الأفراد من الفئة (41 إلى 50) بنسبة بلغت (15.05%) وأخيراً الأفراد من ذوي الفئة العمرية (51 وأقل من 60 سنة). بنسبة بلغت (6.45%).

يتضح من الجدول (8) أن غالبية أفراد العينة كان مؤهلهم (ماجستير) بنسبة بلغت (49.64%)، وذلك لتركيز الباحثين على شريحة طلاب الدراسات العليا، يليهم الأفراد من ذوي المؤهل (بكالوريوس) بنسبة بلغت (22.58%) ثم الأفراد من ذوي المؤهل (دكتوراه) بنسبة بلغت (20.43%) ثم حاملي درجة (الدبلوم العالي) بنسبة (5.38%) وأخيراً الأفراد الذين لديهم مؤهل (دبلوم) بنسبة (2.15%).

يتضح من الجدول (9) أن غالبية أفراد العينة كانت خبراتهم تتراوح بين 6-10 بنسبة بلغت

(45.16%) وذلك للاهتمام مؤخراً بالتخطيط الاستراتيجي واهماله في العقود السابقة، يليهم الأفراد ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات بنسبة (31.18%) ثم الأفراد (11-15) بنسبة (10.75%) ثم (أكثر من 21 سنة) بنسبة (8.60%) ثم الأفراد ذوي الخبرة (16-20) والافراد بنسبة (4.30%).
يتضح من الجدول (10) أن الغالبية العظمى لأفراد العينة كان تخصصهم (استراتيجي) بنسبة 43.01% وهم أصحاب الخبرات والتخصصية من طلاب الدراسات العليا في المجال، ثم إداري بنسبة 23.66% ثم تخطيط عمراني 15.5% ثم اقتصادي بنسبة 10.75% وأخيراً اجتماعي بنسبة 7.53%.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة، حيث تم إعطاء الدرجة (1) كوزن لكل إجابة " موافق بشدة"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " موافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " لا أوافق"، والدرجة (5) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على أن هنالك علاقة بين التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية الحضرية، هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان علاقة بين التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية الحضرية وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسط الحسابي هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات وذلك كما في الجدول (11):

يتبين من الجدول ما يلي(11):

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (1.57)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة (موافقون بشدة) على نص العبارة " التخطيط الاستراتيجي يعمل على رفع مستوى دخل الفرد وفتح فرص عمل"
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (1.49)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة (موافقون بشدة) على نص العبارة " التخطيط الاستراتيجي يساهم في الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والمائية والسياحية وتوزيع الموارد بصورة متوازنة"
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (1.4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة (موافقون بشدة) على نص العبارة " التخطيط الاستراتيجي يعمل على توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية لقيام المشاريع الاقتصادية المستقبلية"

4. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (1.54)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة (موافقون بشدة) على نص العبارة " التخطيط الاستراتيجي يساعد في جذب الفرص الاقتصادية والسياحة لخلق فرص استثمارية جديدة"
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (2.01)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة (موافقون) على نص العبارة " التخطيط الاستراتيجي يعمل على تقوية العلاقة بين صغار المنتجين وكبار المنتجين في المناطق الحضرية "
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (1.81)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة (موافقون) على نص العبارة " تركيز مشاريع التخطيط الاستراتيجي في ولاية الخرطوم يحفز النزوح إليها من الولايات الطرفية "
- أن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث إن هناك أفراداً غير محددین أو غير موافقین على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير محددین وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى.
- مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الرئيسية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث إن عبارات الفرضية الرئيسية عددها 6 عبارات وعلى كل منها هناك (93) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرئيسية ستكون (558) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الرئيسية بالجدول (11) رقم وشكل (1):
- يتبين من الجدول (12) أن عينة الدراسة تضمنت على (281) إجابةً وبنسبة (52.36%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرئيسية بحيث تثبت هذه الفرضية، و (216) إجابةً وبنسبة (38.71%) موافقة، و (46) إجابةً وبنسبة (8.24 %) محايدة، و (13) إجابةً وبنسبة (2.33 %) غير موافقة و(2) إجابةً وبنسبة (0.36 %) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة وغير المحددة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرئيسية (588)، بدرجة حرية (4)، وبلغت قيمة الخطأ المسموحة في العينة (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) -واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

عبارات الفرضية الرئيسية:

نص الفرضية: أن هنالك علاقة بين التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية الحضرية تعمل على تحقيق البنود التالية:

- أ. التخطيط الاستراتيجي يعمل على رفع مستوى دخل الفرد وفتح فرص عمل.

يتضح من الشكل (1) والجدول (7) ان عينة الدراسة تضمنت على (46) إجابةً وبنسبة (49.46%) موافقة بشدة و(43) إجابةً وبنسبة (46.24%) موافقة بحيث تثبت هذه الفرضية، و(2) إجابةً وبنسبة (2.15%) محايدة، و (2) إجابةً وبنسبة (2.15%) غير موافقة و(0) إجابةً وبنسبة (0%) غير موافقة بشدة على العبارة.

ب. تنص العبارة الثانية ” التخطيط الاستراتيجي يساهم في الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والمائية والسياحية وتوزيع الموارد بصورة متوازنة“

يتبين من الشكل (2) والجدول (8) أن عينة الدراسة تضمنت على (53) إجابةً وبنسبة (56.99%) موافقة بشدة بحيث تثبت هذه الفرضية، و (35) إجابةً وبنسبة (37.63%) موافقة، و (4) إجابةً وبنسبة (4.3%) محايدة، و (1) إجابةً وبنسبة (1.08%) غير موافقة و(0) إجابةً وبنسبة (0%) غير موافقة بشدة على العبارة.

ت. تنص العبارة الثالثة ” التخطيط الاستراتيجي يعمل على توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية لقيام المشاريع الاقتصادية المستقبلية ”

يتبين من الشكل (3) والجدول (9) أن عينة الدراسة تضمنت على (57) إجابةً وبنسبة (61.29%) موافقة بشدة بحيث تثبت هذه الفرضية، و (35) إجابةً وبنسبة (37.63%) موافقة، و (1) إجابةً وبنسبة (1.08%) محايدة، و (0) إجابةً وبنسبة (0%) غير موافقة و(0) إجابةً وبنسبة (0%) غير موافقة بشدة على العبارة.

ث. تنص العبارة الرابعة ” التخطيط الاستراتيجي يساعد في جذب الفرص الاقتصادية والسياحة لخلق فرص استثمارية جديدة ”

يتبين من الشكل (4) والجدول (10) أن عينة الدراسة تضمنت على (51) إجابةً وبنسبة (54.84%) موافقة بشدة بحيث تثبت هذه الفرضية، و (34) إجابةً وبنسبة (36.56%) موافقة، و (8) إجابةً وبنسبة (8.6%) محايدة، و (0) إجابةً وبنسبة (0%) غير موافقة و(0) إجابةً وبنسبة (0%) غير موافقة بشدة على العبارة.

ج.تنص العبارة الخامسة ” التخطيط الاستراتيجي يعمل على تقوية العلاقة بين صغار المنتجين وكبار المنتجين في المناطق الحضرية ”

يتبين من الشكل (5) والجدول (11) أن عينة الدراسة تضمنت على (25) إجابةً وبنسبة (26.88%) موافقة بشدة، و (46) إجابةً وبنسبة (49.46%) موافقة بحيث تثبت هذه الفرضية، و (18) إجابةً وبنسبة (19.35%) محايدة، و (4) إجابةً وبنسبة (4.3%) غير موافقة و(0) إجابةً وبنسبة (0%) غير موافقة بشدة على العبارة.

ج. تنص العبارة السادسة ” تركيز مشاريع التخطيط الاستراتيجي في ولاية الخرطوم يحفز النزوح إليها من الولايات الطرفية ”

يتبين من الشكل (6) والجدول (12) أن عينة الدراسة تضمنت على (49) إجابةً وبنسبة (52.69%) موافقة بشدة بحيث تثبت هذه الفرضية، و (23) إجابةً وبنسبة (24.73%) موافقة، و (13) إجابةً وبنسبة (13.98%) محايدة، و (6) إجابةً وبنسبة (6.45%) غير موافقة و(2) إجابةً وبنسبة (2.15%) غير موافقة بشدة على العبارة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. قلة الاهتمام بالتنمية الإقليمية والحضرية عند وضع المخططات الهيكلية والتفصيلية أدت لتكيز الخدمات والمرافق العامة بمدينة الخرطوم الأمر الذي أدى إلى أن تصبح محور جاذب لسكان السودان من جميع الولايات.
2. ضعف آليات مراقبة وتنفيذ التنمية الحضرية والسياسات العامة والتشغيلية التي من المفترض أن تعمل على ضبط عملية التنمية الحضرية المتوازنة سواء على المستوى القومي أو الإقليمي أو الولائي.
3. التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية يعمل على رفع مستوى دخل الفرد ويفتح فرص عمل ويساعد في جذب الفرص الاقتصادية والسياحة لخلق فرص استثمارية جديدة.
4. التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية يعمل على توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية لقيام المشاريع الاقتصادية المستقبلية.
5. التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية يعمل على تقوية العلاقة بين صغار المنتجين وكبار المنتجين، تكامل الولايات وعدم انفصالها إذا ما نفذت حسب الدراسات والخطط الموضوعية.
6. نالت الخبرة في مجال التخطيط الاستراتيجي بين 6 - 10 سنوات بنسبة بلغت (45.16%) وذلك للاهتمام مؤخراً بالتخطيط الاستراتيجي واهماله في العقود السابقة، والاهتمام بالكوادر القيادية الشابة.
7. انخراط عدد من التخصصات العلمية والمهنية في مجال التخطيط الاستراتيجي وذلك لشمولية عملية التخطيط الاستراتيجي وتكامله مع التخصصات الأخرى، لخلق رؤيا استراتيجية حضرية متوازنة لمدينة الخرطوم.
8. تبين من الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي يعمل على رفع مستوى دخل الفرد وفتح فرص عمل.
9. أظهرت الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي يساهم في الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والمائية والسياحية وتوزيع الموارد بصورة متوازنة.
10. تبين من الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي يعمل على توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية لقيام المشاريع الاقتصادية المستقبلية.

11. أظهرت الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي يساعد في جذب الفرص الاقتصادية والسياحة لخلق فرص استثمارية جديدة.

التوصيات:

بعد الدراسة المستفيضة للواقع الحالي لمدينة الخرطوم واستناداً على نتائج الدراسة فإن الدراسة خلصت إلى عدة توصيات ورؤيا استراتيجية يمكن إجمالها بما يلي:

1. وضع استراتيجيات واضحة للتنمية الحضرية وتكاملها مع الاستراتيجيات الفرعية وملزمة التنفيذ من قبل الدولة.
2. وضع مخططات هيكلية وتفصيلية تهتم بالتنمية الإقليمية والحضرية، تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
3. وضع قوانين وآليات مراقبة للسياسات العامة والتشغيلية التي تعمل على ضبط عملية التنمية الحضرية المتوازنة على المستوى الإقليمي والولائي والمحلي.
4. مراعاة الجوانب الاقتصادية كفرص العمل ومستوى الدخل والجوانب الاجتماعية في وضع استراتيجية التنمية الحضرية.
5. الاهتمام باستراتيجية التنمية الحضرية المتوازنة لوضع مدينة الخرطوم في موضع المبادرة بدلا من دور حل الأزمات بصورة مستمرة.
6. العمل على وضع استراتيجية التنمية الحضرية وربطها بالمخططات الإقليمية في ولايات السودان المختلفة وتحديد اتجاهات النمو الحضري المستقبلي الموجه.
7. فتح المجال للدراسات في مختلف العلوم والاختصاصات التي تعين المتخصصين في قضايا استراتيجيات التنمية الحضرية.
8. وضع آليات محلية لمراقبة تنفيذ استراتيجيات التنمية الحضرية وفقاً لمؤشرات سودانية تساعد على العمل بكفاءة وفاعلية.

جدول (1) التطور السكاني بولاية الخرطوم (1973 م - 2018 م)

السنة	1973	1983	1993	2008	تقديرات 2018
عدد السكان	299,399	473,597	947,437	2,207,497	7,201,659

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - التعداد الخامس 2008 واسقاطاته

جدول (2) الكثافة السكانية لكل الوحدات الإدارية

الكثافة السكانية (نسمة/ م ²)	المساحة (م ²)	عدد السكان (نسمة)	الوحدة الإدارية
1.136.000	10.000	11.364	وسط الخرطوم
16.795.000	26.000	436.678	الخرطوم شمال
100.159.000	29.000	2.904.632	الخرطوم شرق
14.931.000	7.000	104.523	الخرطوم غرب
17.365.000	19.000	329.948	الشجرة
8.670.000	88.000	763.025	الشهداء سوبا
9.019.000	20.000	180.380	الكلاكلة شرق
6.781.000	19.000	128.854	الكلاكلة غرب
512.000	493.000	252.639	جبل أولياء
6.181.000	50.000	309.042	الأزهري
9.812.000	31.000	304.161	النصر

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على الجهاز المركزي للإحصاء - التعداد الخامس 2008

جدول (3) الكثافة السكانية الإجمالية لمحافظة الخرطوم

نوع الكثافة	الكثافة نسمة / م ²	إسقاط السكان لمحلية الخرطوم	العام
متوسطة	3573000	630502	2008
متوسطة	4094000	732917	2013
متوسطة	4554000	815230	2018
متوسطة	5137000	919662	2023
متوسطة	5764000	913.031.1	2028
متوسطة	6468000	865.157.1	2033

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء ولاية الخرطوم

جدول (4) الكثافة السكانية الإجمالية لمحلية جبل أولياء

نوع الكثافة	الكثافة نسمة /م ²	اسقاط السكان لمحلية جبل أولياء	العام
متوسطة	1532000	942.429	2008
متوسطة	1728000	1.06.155	2013
متوسطة	1959000	1.199.346	2018
متوسطة	2196000	1.351.133	2023
متوسطة	2461000	1.513.828	2028
متوسطة	2757000	1.696.112	2033

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء ولاية الخرطوم

جدول (5) نمط المعيشة بولاية الخرطوم

المحلية	سكان الحضر	سكان الريف	المجموع
الخرطوم	639.598	—	639.598
جبل أولياء	771.260	171.169	942.429
بحري	465.999	142.818	608.817
أم درمان	344.575	168.513	513.088
كرري	642.418	71.661	714.079
أمبدة	862.666	125.497	988.163
شرق النيل	546.212	321.935	868.147
ولاية الخرطوم	4.272.728	1.001.593	5.274.321

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2008

جدول (6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	35	37.63 %
انثي	58	62.37 %
المجموع	93	100.00 %

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

جدول (7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
20-30	35	37.63 %
31-40	38	40.86 %
41-50	14	15.05 %
51-60	6	6.45 %
المجموع	93	100.00 %

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

جدول (8) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن متغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	2	2.15%
بكالوريوس	21	22.58%
دبلوم عالي	5	5.38%
ماجستير	46	49.46%
دكتوراة	19	20.43%
المجموع	93	100.00%

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

جدول (9) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن متغير سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	29	31.18%
6-10 سنوات	42	45.16%
11-15 سنوات	10	10.75%
16-20 سنوات	4	4.30%
أكثر من 21	8	8.60%
Total	93	100.00%

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

جدول (10) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن متغير التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
43.01%	40	استراتيجي
10.75%	10	اقتصادي
23.66%	22	اداري
7.53%	7	اجتماعي
15.05%	14	تخطيط عمراي
100.00%	93	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

جدول رقم (11) الوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرئيسية

التفسير	الوسط الحسابي	العبارات
موافقون بشدة	1.57	التخطيط الاستراتيجي يعمل على رفع مستوى دخل الفرد وفتح فرص عمل
موافقون بشدة	1.49	التخطيط الاستراتيجي يساهم في الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والمائية والسياحية وتوزيع الموارد بصورة متوازنة
موافقون بشدة	1.4	التخطيط الاستراتيجي يعمل على توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية لقيام المشاريع الاقتصادية المستقبلية
موافقون بشدة	1.54	التخطيط الاستراتيجي يساعد في جذب الفرص الاقتصادية والسياحة لخلق فرص استثمارية جديدة
موافقون	2.01	التخطيط الاستراتيجي يعمل على تقوية العلاقة بين صغار المنتجين وكبار المنتجين في المناطق الحضرية
موافقون	1.81	تركيز مشاريع التخطيط الاستراتيجي في ولاية الخرطوم يحفز النزوح إليها من الولايات الطرفية

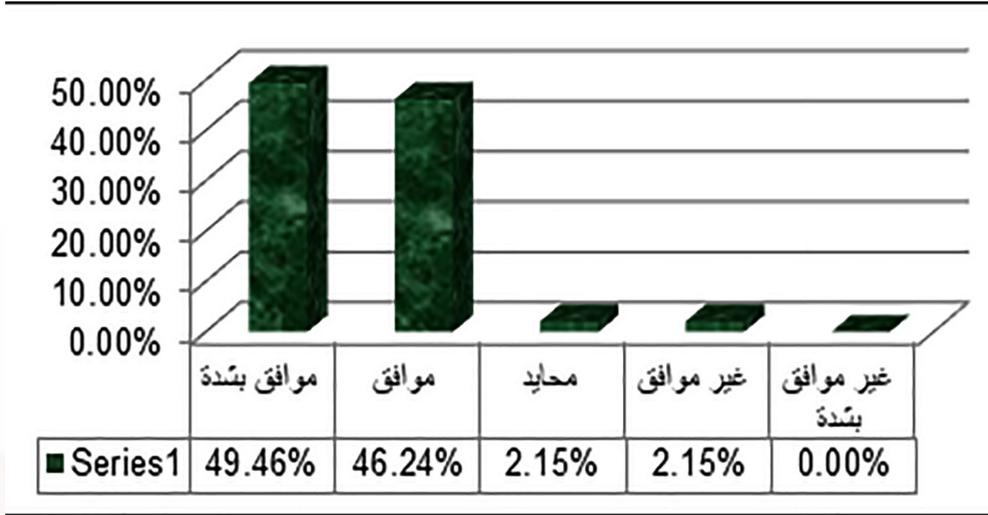
المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

جدول رقم (12) تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الرئيسية:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الوسط الحسابي / التفسير
موافق بشدة	281	50.36%	1.64
موافق بشدة			
موافق	216	38.71%	
محايد	46	8.24%	0.00 القيمة الاحتمالية
درجة الحرية	4		
القيمة الجدولية لاختبار مربع كاي			588
غير موافق	13	2.33%	
غير موافق بشدة	2	0.36%	
المجموع	558	100.00%	

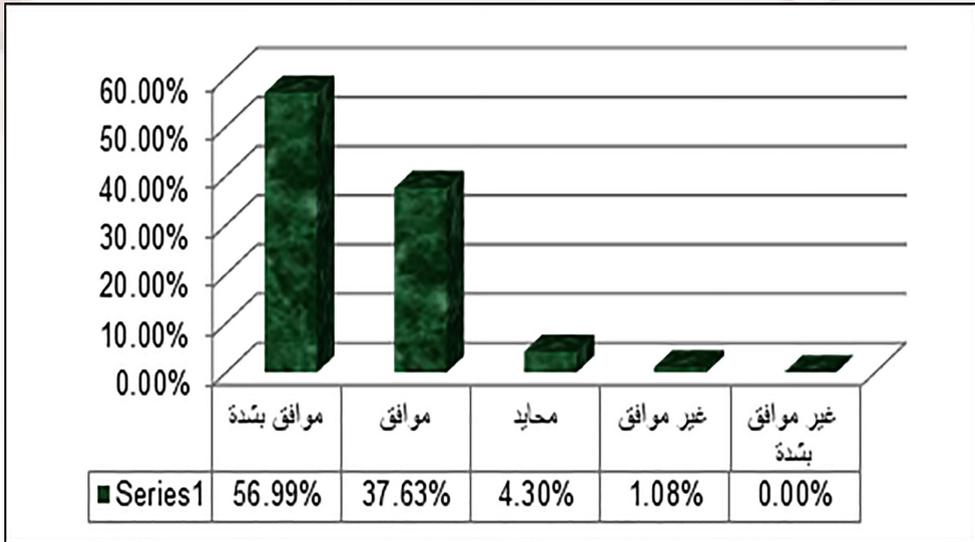
المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

شكل (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على العبارة اعلاه



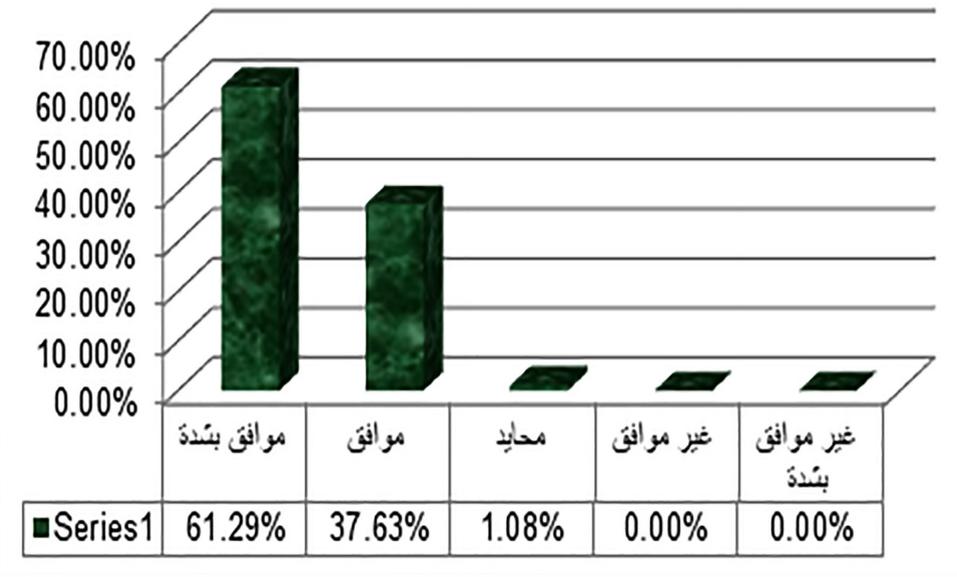
المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

شكل (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على العبارة اعلاه



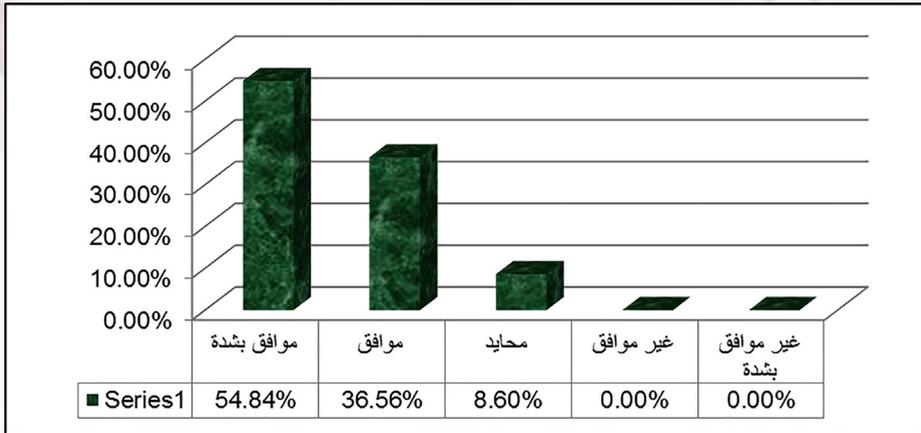
المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

شكل رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على العبارة اعلاه



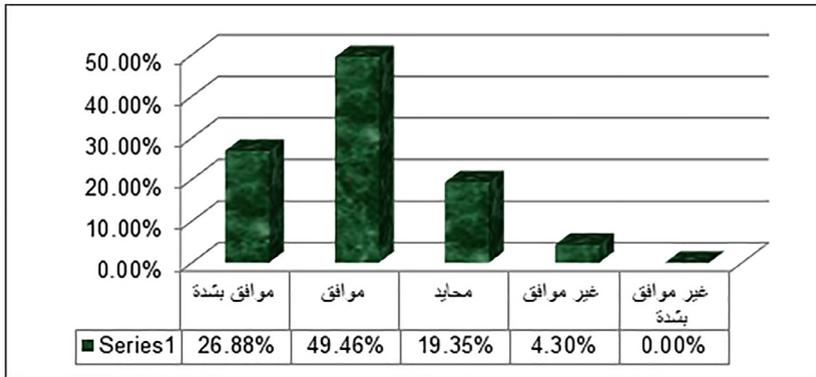
المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

شكل (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على العبارة اعلاه



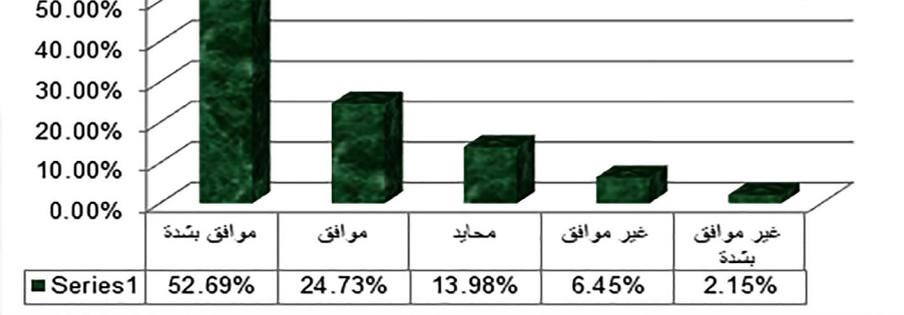
المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

شكل (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على العبارة اعلاه



المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

شكل (6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على العبارة اعلاه



المصدر: إعداد الباحثين استناداً على نتائج الاستبانة

المصادر والمراجع:

- (1) إبراهيم، سعد الدين، التنمية في مصر، الكتاب الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1982م، ص 19.
- (2) أبو سليم، محمد إبراهيم، الفونج والأرض، وثائق تملك، مطبعة التمدن، الطبعة الأولى، الخرطوم، السودان، 1967م، ص 52.
- (3) أبو سالم، ياسمين عدنان، مقال الفرق بين النمو و التنمية، موقع موضوع 14 يناير 2016م، ص2.
- (4) أبو صالح، محمد حسين، التخطيط الإستراتيجي القومي، منهج المستقبل، طبعة 5، 2011م، ص55.
- (5) أمال عبد الرحمن النعيم أحمد، رسالة ماجستير غير منشورة استخدامات الأرض في مدينة الخرطوم خلال الفترة من (2000-1976م)، جامعة الخرطوم، السودان، 2005م، ص 46.
- (6) أنريه بوفر، المدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ترجمة: ديري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1970م، ص 16 .
- (7) الاستشاري ناصفة، 2012م، الخرطوم، السودان.
- (8) الجهاز المركزي للإحصاء - 2008م، الخرطوم، السودان.
- (9) بابكر، بشري الطيب، مشروع الاستقلال الأمثل للأراضي والعقارات الحكومية بولاية الخرطوم، مركز التنمية الحضرية والريفية، وزارة الشؤون الهندسية، ولاية الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1997م، ص 38.
- (10) حسن، عدنان السيد، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، 1996م، ص76.
- (11) جلال، أحمد فهمي، إستراتيجية الإدارة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1982م، ص61.
- (12) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012م، ص 86.
- (13) شفق الوكيل، التخطيط العمراني مبادئ أسس تطبيقات، الجزء الأول، القاهرة، 2006م، ص 90.
- (14) غنيم، عثمان محمد، تخطيط إستخدام الأرض الريفي والحضري، دار صفاء، عمان، الأردن، 2001م، ص 84.
- (15) محمد نجيب سليمان الحويرص، ورقة بعنوان تجربة الخرطوم الكبرى في التخطيط مؤتمر التخطيط العمراني والأثر البيئي والسكن العشوائي في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، 1996م، ص 8.

- (16) (13) مُر، سامية علي، رسالة ماجستير غير منشورة التمديد الافقي وآثاره على التطور العمراني دراسة ميدانية في الخرطوم الكبرى، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 1999م، ص 19.
- (17) (8) يخلف، محمد، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013م، ص 29.